بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
الأمانة العامة لمجلس الوزراء

كۆماری عیراق
ئەیندارییەتی گشتی ئەنجومەنی وەزیران
REPUBLIC OF IRAQ
General Secretariat for the Council of Ministers

# قرار لجنة تجميد أموال الإرهابيين
# رقم ( ٤١ ) لسنة ٢٠١٨

استناداً الى قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢٨ لسنة ٢٠١٨ ، وأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٣٩ لسنة ٢٠١٥ ونظام تجميد أموال الإرهابيين رقم ( ٥ ) لسنة ٢٠١٦ ووفقاً للصلاحيات المخولة إلى اللجنة.

قررت لجنة تجميد أموال الإرهابيين إعمام الأسماء المدرجة على القائمة الموحدة من لجنة العقوبات بشأن جنوب السودان بحسب ما يأتي :

أولاً : تجميد الأموال المنقولة وغير المنقولة والأصول المالية وحظر السفر لكل من :
أ-مالك روين رياك رنغو ، ومنصبه ( نائب رئيس هيئة الأركان العامة لشؤون اللوجستيات لحكومة جنوب السودان ) ، سوداني الجنسية .
ب-بول مالونق أوان ، ومنصبه ( الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان ) سوداني الجنسية .

ثانياً : ينفذ هذا القرار بدءًا من تاريخ اصداره.

ثالثاً : إعمام هذا القرار على الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ومجالس المحافظات والمحافظات كافة والمؤسسات المالية وغير المالية والدوائر ذات العلاقة لغرض أخذ الإجراءات الملائمة بشأن الاسماء المشار اليها آنفاً .

رابعاً : يُنشر هذا القرار فوراً في الجريدة الرسمية والموقع الإلكتروني لمكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

د. منذر عبد القادر الشيخلي
رئيس لجنة تجميد أموال الإرهابيين
نائب محافظ البنك المركزي العراقي وكالةً
١٨/٧/٢٠١٨

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان

قسم تجميد أموال الإرهابيين

| الوثيقة | رمز الوثيقة | تأريخ الوثيقة | تاريخ النشر بالتوقيت المحلي | الجهة |
|---|---|---|---|---|
| تغطية وقائع اجتماع | ١٣٤٢١ | ١٣ تموز ٢٠١٨ | عقب عودة خدمة الانترنت بتأريخ ٢٠١٨/٧/١٧ | مجلس الأمن |
| العنوان | اعتماد قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢٨) لسنة ٢٠١٨ بتمديد العقوبات المفروضة على جنوب السودان | | | |

قرر مجلس الأمن اليوم تمديد نظام العقوبات على جنوب السودان وفرض عقوبة حظر السفر وتجميد الأصول على اثنين من الافراد حاملي الرتب العسكرية – ووصف ممثل جنوب السودان بان فرضها بمثابة "صفعة على الجبين" للمشاركين في عملية التفاوض السلمي القائمة ببلده.

ووفقاً لأطراف القرار رقم (٢٤٢٨) لسنة ٢٠١٨، الذي جرى تبنيه بتصويت (٩) مؤيدين له هم: ( كوت دايفور/ساحل العاج، فرنسا، هولندا، الكويت، بيرو، بولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة ) مقابل عدم وجود معترضين وامتناع (٦) هم: (بوليفيا، الصين، غينيا الاستوائية، اثيوبيا، كازاخستان، روسيا الاتحادية )، اعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء إخفاق قادة جنوب السودان في وضع حد للأعمال العدائية في البلد. وقرر انه على يتوجب على جميع الدول الأعضاء ولغاية ٣١ أيار ٢٠١٩ منع تجهيز، بيع او نقل – من أراضيها او عبرها -الى جنوب السودان الأسلحة والمواد ذات الصلة، ومنع التدريب، والمساعدة التقنية والمالية ذات الصلة بالأنشطة او المُعدات العسكرية. إضافة الى، مع ترك بضع إعفاءات للدول المفروض عليها حظر السلاح – بضمنها للمواد والأنشطة ذات الصلة بالأعمال الإنسانية – وادرجت تفاصيل تتعلق بتفتيش الشحنات على السفن والحمولات المتجهة لجنوب السودان.

وإذ يشجب المجلس اعمال العنف المروعة المستمرة لأحكام اتفاق حل الصراع في جنوب السودان وقضايا الاقتتال ذات الصلة – وتُطالب قادة البلاد بان يتقيدوا بصورة كاملة وفورية لأحكامه – وأكثر من ذلك، قرر المجلس إجراءات تجديد حظر السفر وتجميد الأصول لغاية ٣١ من شهر أيار للعام ٢٠١٩ المنصوص عليها بالقرار رقم (٢٢٠٦) لسنة ٢٠١٥. ويؤكد مرة أخرى بان هذه التدابير سوف تُطبق على الأفراد او الكيانات المُحددة من اللجنة المؤلفة بموجب القرار ذاته، باعتبارهم مسؤولين او مشاركين في الإجراءات او سياسات التي تُهدد السلام، والأمن والاستقرار في جنوب السودان – كتوسيع أو تمديد النزاع، واستهداف المدنيين او عرقلة أنشطة حفظ السلام – واثنين من أمثال هؤلاء جرى ادراجهم في مُلحق القرار.

وكذلك في إطار القرار الذي جرى تبنيه اليوم، قرر المجلس ان يمدد لغاية الأول من شهر تموز لعام ٢٠١٩ تفويض مدة ولاية فريق الخبراء المعني بجنوب السودان المنصوص عليه في المادة (١٨) من القرار رقم (٢٢٠٦) لسنة ٢٠١٥. ويعرب عن نيته في استعراض هذا التفويض واخذ الإجراءات الضرورية بشأن مدة التمديد الإضافية في موعدٍ لا يتعدى الحادي والثلاثين من شهر أيار من عام ٢٠١٩. وقرر ان يتولى الفريق مهام توفر معلومات ذات الصلة بلجنة العقوبات: جمع وفحص وتحليل المعلومات حول توفير او بيع او نقل الأسلحة والمواد ذات الصلة او المساعدة للأفراد والكيانات التي تقوض اتفاق المصالحة او انتهاك القانون الدولي، وتزويد المجلس بتقرير مؤقت بحلول ٢٠١٨/١٢/١، وتقرير نهائي بحلول ٢٠١٩/٥/١ مع تحديث شهري.

وصوت المندوبون وعبروا عن دعمهم للمفاوضات الجارية من اجل وضع حد للصراع الدائر في جنوب السودان، التي تقودها سلطة الحكومة الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي والأطراف الإقليمية الأخرى. ومع ذلك، كذلك أكد بانه يتوجب على أعضاء المجلس عدم تسويف الأفعال البربرية التي ترتكب بحق المدنيين باستخدام الأسلحة التي تدخل البلد باستمرار – التي سيتم ايقافها وفقاً للتدابير المفروضة اليوم.

وقالت ممثل الولايات المتحدة – الراعي الرئيس للقرار: الهدف منه كان بسيطاً: يجب وقف العنف في جنوب السودان – وتدفق الأسلحة التي تغذيه. حظر السلاح المنصوص عليه في نص القرار يجب ان يُفرض بالكيفية التي عُرضت عام ٢٠١٦، الا انها رُفضت آنذاك. وأضافت انتظرنا وانتظرنا ان تُحدث المفاوضات تغييراً. لكن العنف لم يتوقف. تقوم الجماعات المُسلحة بشنق الناس على الأشجار واحراقهم احياء – الاعمال البربرية تستمر حتى بعد اصدار احكام قضائية عدة.

وعبر أعضاء اخرون ممن امتنعوا عن التصويت على القرار عن قلقهم البالغ من ان تكون العقوبات المفروضة في نص القرار مخاطرة تخرج مفاوضات السلام عن خط سيرها. سلطَ مندوب اثيوبيا الضوء على مطلب المناطق بان يكون الوضع مُسيطر عليه "بتعقل وصبر"، مُحذراً من مغبة تبني قرار اليوم بغير متسقاً مع وظيفة مفاوضي الحكومة الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي. وإعطاء الأذن الصماء للمنظمات التي غرست الكثير في عملية السلام – والتي سوف تكون الأكثر تأثراً من هكذا قرار – تؤكد فقدان التعاون ما بين المجلس والممثلين المحليين والاقليميين.

أتفق ممثل جنوب السودان مع هذا التقييم للقرار – وتوقيت تبنيه – مما سيقوض من جهود السلام على ارض الواقع. وحقاً ستعتقد المعارضة ان المجلس يقف الى جانبهم، وبالنتيجة يمكن ان يبتعدوا عن عملية المفاوضات. واصفاً القرار بانه "صفعة على جبين" الحكومة الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الافريقي والقارة نفسها، ومع ذلك تعهد بالاستمرار في دعم عملية السلام والعمل تجاه انهائها بنجاح.

وكذلك تحدث ممثلي غينيا الاستوائية، وفرنسا، وبولندا، وهولندا، والصين، وبوليفيا، وروسيا الاتحادية، وكازاخستان، والكويت، والمملكة المتحدة والسويد.

بدأ الاجتماع عند الساعة ١٠:٢١ قبل الظهر وانتهى عند الساعة ١١:١٧ قبل الظهر.

**الاجراءات**

صرحت السيدة نيكي أرهالي مندوبة (الولايات المتحدة) باعتباره الراعي الرسمي للقرار قبل تبنيه: "وصلنا الى نقطة حرجة" حيث قادة جنوب السودان امال شعبهم مؤكدة ان المجلس لا يمكنه الجلوس والتحدث بكلمات فارغة، بل يجب عليه التصرف واخذ الاجراء. الهدف من مسودة القرار كان بسيطاً: يجب وقف العنف في جنوب السودان – وتدفق الأسلحة التي تغذيه. حظر السلاح المنصوص عليه في نص القرار يجب ان يُفرض بالكيفية التي عُرض فيها عام ٢٠١٦، الا انه رُفض آنذاك. وقالت: لا يجب ان يدير المجلس ظهره لشعب جنوب السودان مرة أخرى. "انتظرنا وانتظرنا ان تُحدث المفاوضات تغييراً، لكن العنف لم يتوقف". تقوم الجماعات المُسلحة بشنق الناس على الأشجار واحراقهم احياء – الاعمال البربرية تستمر حتى بعد اصدار احكام قضائية عدة.

قال السيد تيكيدا اليمو مندوب (اثيوبيا) هناك بادرة أمل كما تُشير تقارير الخرطوم بان الاطراف ذات العلاقة اقرب للوصول الى اتفاق من أيِّ وقتٍ آخر. العقوبات سيكون لها دلالات خطيرة على عملية السلام. تسعى المنطقة والقارة لان يكون الوضع مُسيطر عليه "بتعقل وصبر". اخذ المجلس اجراءاته دون ان تكون متسقة مع عمل الاتحاد الأفريقي، والحكومة الدولية المعنية بالتنمية، والمنظمات الاقليمية مما يظهرها ضعيفة". الآن ليس هو الوقت المناسب لأخذ هكذا تدابير". مُشدداً ان اتباع سياسة الأذن الصماء للمنظمات التي غرست الكثير في عملية السلام – والتي سوف تكون الأكثر تأثراً من هكذا قرار – تؤكد فقدان التعاون ما بين المجلس والممثلين المحليين والاقليميين.

وطالب اعضاء المجلس الاكتراث لدعوات المنطقة وترك التصويت بما يعزز "وحدة الهدف" بين المنظمات الاقليمية والأمم المتحدة. " مُحذرا من ان ذلك اما سيحقق عملية السلام او يدحضها. تبني القرار من شأنه ارباك الاطراف الموجودة، والتي تتوقع الدعم من المجلس عن التقدم الذي احرزته. مُضيفاً: "لا تتلقى عقوبة نظير التقدم الذي تحرزه". التصويت لصالح مسودة القرار هو أمرٌ صعب، ولا يحقق اجماع اعضاء المجلس عليه. التسبب بخلافات في المجلس لن يساعد جنوب السودان. قرر الامتناع عن التصويت للأسباب المذكورة آنفاً.

وذكر السيد اناتاوليو ندونغ مبا مندوب (غينيا الاستوائية) انه يوم محزن للعلاقة ما بين الأمم المتحدة والقارة الافريقية. ان النص المقترح هو ايقاف للعديد من الجهود المبذولة من كلا الطرفين. فرض العقوبات الآن هو اجراء مضاد. يجب ان تكون الرسائل الصادرة عن المجلس واحدة بدعم جهود الحكومة الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الافريقي وقادة المنطقة. مُضيفاً: "جلياً" استحالة توقيع اتفاق ما لتحصل على تأثيره ما بين ليلةٍ وضُحاها. "منحنا الوقت، هذا ما نطلبه" مُشدداً قوله "ما الفارق الذي سوف يشكله ٣٠ او ٤٠ يوماً اخرى؟" من المهم الضغط على الاطراف المعنية كي يسعون الى اقامة سلام أمن ودائم في جنوب السودان، لكن الضغط يجب ان يأتي من ممثلي المنطقة الفاعلين مع دعم المجلس لهم. واضاف مندوب غينيا الاستوائية بانه سيمتنع عن التصويت على المسودة.

وتبنى المجلس نص القرار رقم (٢٤٢٨) لسنة ٢٠١٨ بتصويت (٩) مؤيدين له هم كلٌ من: ( كوت دايفور/ساحل العاج، فرنسا، هولندا، الكويت، بيرو، بولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة ) مقابل عدم وجود معترضين وامتناع (٦) عن التصويت على القرار وهم كلٌ من: (بوليفيا، الصين، غينيا الاستوائية، اثيوبيا، كازاخستان، روسيا الاتحادية ).

قالت السيدة فرانسواز ديلاتري مندوبة (فرنسا) ان الهدف من القرار ليس تقويضاً لعملية السلام لكن لحماية المدنيين، وكبح تدفق السلاح الى جنوب السودان. المجلس بتبنيه فرض عقوبات على افراد ممن هم برتب عالية - من طرفي الصراع – يرسل رسالة واضحة بانه لن يكون هناك بعد الان انتهاكاً للقانون الدولي. ويجب على هؤلاء الذين ارتكبو هذه الافعال انهم سيعرضون للمساءلة عن افعالهم تلك. كما اعرب ايضاً عن دعمه للتقدم الحاصل مؤخراً في محادثات السلام وتعهداتها الحكومة الدولية المعنية بالتنمية على ادارتها لتلك العملية.

قال السيد باول ليوويكي (بولندا) بان بعثته صوتت لصالح القرار على اساس ايمانها ان المجلس لديه التزام المساعدة على وقف المأساة الانسانية في جنوب السودان. ذاكراً: ان التعبير عن الدعم للجهود الاقليمية لانهاء الصراع، ان التدابير التي جرى تبنّيها اليوم ستساعد في تقليل عدد المصادمات على الارض وستخفض بصورة كبيرة من العنف والاعمال الشرسة المرتكبة بحق المدنيين. وسبق ان اوضح المجلس بانه ستكون هناك عواقب على الافراد والكيانات نتيجة انتهاكاتهم وتقويضهم لعملية السلام. مضيفاً "حول المجلس اليوم اقواله الى افعال".

رحبَ السيد كارل جان غوستاف فان اوستيروم مندوب (هولندا) بالعقوبات المفروضة على اثنين من الافراد في جنوب السودان ممن قاموا بانتهاكات فادحة للقانون الدولي والموثقة بصورة جيدة. قائلاً "قرار اليوم يؤكد الحاجة الى تحقيق نتائج ملموسة في المفاوضات السياسية". مُرحباً، على وجه الخصوص بإضافة معايير مُحددة بشأن العنف الجنسي. وكذلك سند العلاقة بين الجوع والصراع. وقال: ان المجلس - ومن خلال نص القرار - يُرسل اشارة بوجوب انهاء الانتهاكات واعمال العنف.

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان

قسم تجميد أموال الإرهابيين

أكد السيد ما زاوكسو مندوب (الصين) بان عملية السلام في المنطقة جنوب السودان تقف في مرحلة حساسة بما انها حتى الان حققت تقدم ملحوظ. ويجب على المجلس ان يأخذ دوره الداعم لهذه الجهود. مُبيناً يجب دوماً ان تكون العقوبات وسيلة وليس غاية، مُحذراً من ملاحظة ان ما وصفه الاتحاد الافريقي والحكومة الدولية المعنية بالتنمية حول فرض العقوبات بانها "لا تُساعد بشيء". وعلى المجلس الاكتراث بهذه التحذيرات وأخذ مواقف عقلانية اكثر احترازاً. بينما قاموا كاتبو القرار بوضع بعض التحسينات على نصوصه بناءً على طلب اعضاء اخرين، ابدأ لم يقوموا بتضمين العقوبات التي من شأنها افشال نجاح عملية السلام. ولهذه الاسباب، تمتنع الصين عن التصويت.

أعرب السيد ساشا سيرجيو للورينتي سوليز (بوليفيا) عن اسفه من عدم قدرة المجلس على تحقيق الوحدة على الموضوع، تحديداً في الوقت الذي جنوب السودان في امس الحاجة اليه. قرار بوليفيا بالامتناع هو استجابة لعوامل عدة من بينها شؤون لم تقم بعثة الأمم المتحدة اخذها في الحسبان. الطريقة الوحيدة للوصول الى سلام مستقر ودائم من خلال عملية سياسية حقيقة وشاملة. التي سيؤدي قرار اليوم الى تقويضها بدرجة كبيرة. مُعرباً عن اسفه لعدم سماع طلب الحكومة الدولية المعنية بالتنمية حول عدم اخذ جزاءات عقابية. مضيفاً: في هذا الوقت الحرج: المنطقة بحاجة الى دعم "يجب علينا عدم التقليل من قدرة المنطقة على حل نزاعاتها" وأشاد بدور اثيوبيا في المحادثات وعمليات التوسط لحل الصراع.

قال السيد ديمتري أي. بوليونيسكي مندوب (روسيا الاتحادية) امتنعت عن التصويت على تمديد العقوبات على جنوب السودان. مضيفاً، بينما يكون الوضع الانساني هناك رهيباً، اصبح جلياً بان هناك زخماً تجاه تقدم عملية الوصول لحل سياسي. على وجه الخصوص، مُشيراً الى توقيع اعلان الخرطوم والتقدم الذي انتظرناه مطولاً حول مفاوضات نايروبي. مُكرراً الدعوات التي اطلقها السفير الاثيوبي. قائلاً انها الاكثر اهمية ومنطقية لدعم نهج الاتحاد الافريقي بالنسبة للوضع في المنطقة. عبر عن اسفه من ان المجلس خيب امله اليوم في دعم النهج الاقليمي. وبدلاً عن دعم العملية التي تقودها الحكومة الدولية بالتنمية واخرون: قرر الزملاء في المجلس اخذ نهجاً مضاداً. مُضيفاً "لن يكون هناك تأثير ايجابي". ان تصريح مندوبة الولايات المتحدة يجعل مسألة فرض حظر السلاح تبدو دواءً لكل الامراض التي يواجهها جنوب السودان. حقاً، ان البلد غارق بالأسلحة لكن وقف العنف لن يكون بحظر السلاح. ولكن بتقوية القوات الأمنية. مؤكداً: أن روسيا الاتحادية لن تدعم القرارات التي تُفرض لغير مصلحة القوات الاقليمية.

قال السيد كانات تيومياش مندوب (كازاخستان)أمتنعت عن التصويت على النص كونه لم يعكس مصلحة المنظمات الاقليمية. وان أعضاء الحكومة الدولية المعنية بالتنمية قرروا بانه من غير المفيد تطبيق تدابير عقابية. وبالرغم من تبني القرار، يجب على المجلس البقاء متحداً في دعمه للحكومة الدولية المعنية بالتنمية. علينا جميعاً الوقوف لدور أكبر للمنظمات الاقليمية. مُضيفاً، تشجيع حكومة جنوب السودان على الوصول الى اتفاق وقائي فاعل وحقيقي. كما عبر عن تماسك التصريحات التي نقلها كلاً من اثيوبيا وغينيا الاستوائية.

قال السيد منصور أياد أس أج. أي. العتيبي (الكويت) انه يدعم الجهود المبذولة من الحكومة الدولية المعنية بالتنمية وبتشارك مع الاخرين قلقهم بشأن الصراع القائم في جنوب السودان ومحتواه الفاجع على شعوب المنطقة. يجب على المجلس دعم الجهود الاقليمية. مؤكداً: "ان الأزمة الافريقية بحاجة الى حل افريقي". الاضافة في قرار اليوم هي الابقاء على دور المشاركين في العملية السياسية. وعلى مختلف الاطراف الاستمرار بمفاوضاتهم الهادفة الى وضع نهاية للصراع وتدفق الاسلحة.

الأمانة العامة لمجلس الوزراء
دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان
قسم تجميد أموال الإرهابيين

قالت السيدة كارين بيرز مندوبة (المملكة المتحدة) انها صوتت لصالح النص، لكن الاستماع الى البعض من الايضاحات حول التصويت، يجعلنا نغفر للمراقب الخارجي اعتقاده ان النص حول عملية السلام وهي ليست كذلك. انه قرار لحماية الشعب في جنوب السودان، وفرض المزيد من العقوبات التي تستهدف الافراد الذين تسببت افعالهم في معاناة مأساوية للشعب. احدهم لا يمكنه والاخر لا يريد، تحقيق السلام بتجاهل الاعمال الشريرة". عملية السلام يجب ان تستمر، والاعراب عن الدعم لجهود للحكومة الدولية المعنية بالتنمية، وكذلك الممثلين الفاعلين في هذا الخصوص.

أما السيد أولف سكوغ مندوب (السويد) رئيس المجلس لشهر تموز، تحدث ضمن نطاقه الوطني، مُعرباً عن احباطه بشأن استئناف الاعمال الشرسة الصارخة والاستخفاف الفاضح بالقانون الدولي في جنوب السودان. وان آخر شيء تحتاجه البلاد هو المزيد من الأسلحة. التصويت الداعم للوسطاء الإقليمين والحل السياسي الشامل باعتبارها الطريقة الوحيدة لحل الصراع. قائلاً: يجب على المجلس ان يأخذ في الاعتبار بعناية ماهية أفضل أوجه الدعم لهذه الجهود، اخذاً المعادلة الصائبة ما بين تشجيعهم وبين فرض الضغط الموثوق عليهم. يجب ان يقف موقف الاستعداد لدراسة التدابير التي تستهدف الافراد الذين يحثون على العنف او يبحثون عن سبل لإخراج قطار عملية السلام عن مساره لكن ايضاً للاستجابة الى التنمية الإيجابية جميعها بصوت موحد.

قدم السيد عقيل بونا مالوال مندوب (جنوب السودان) امتنانه الى أعضاء المجلس الذين امتنعوا عن التصويت، متفقاً مع تقييمهم لقرار اليوم – وتوقيت تبنيه – سوف يقوض من جهود السلام على أرض الواقع. وفكرة اعتبار المعارضة ان المجلس يقف الى جانبه صحيحة، وكنتيجة لذلك ربما يمكن ان ينسحبوا من عملية المفاوضات. قائلاً "هذه مسألة ما بين مجلس الأمن والحكومة الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الافريقي والقارة". واصفاً إياه على انه "صفعة في وجه" هذه المنظمات العاملة من اجل تحقيق السلام لجنوب السودان. ومع ذلك، تعهد باستمرار الدعم لعملية السلام والعمل نحو نتيجة ناجحة.

<u>نص القرار - *كما هو منشور بنسخته العربية على موقع لجنة الجزاءات قسم القرارات*-:</u>

## نص القرار الكامل رقم ٢٤٢٨ (٢٠١٨)

*إن مجلس الأمن،*

إذ يشير إلى قراراته وبياناته السابقة بشأن جنوب السودان، ولا سيما القرارات ٢٠٥٧ (٢٠١٢) و ٢١٠٩ (٢٠١٣) و ٢١٣٢ (٢٠١٣) و ٢١٥٥ (٢٠١٤) و ٢١٨٧ (٢٠١٤) و ٢٢٠٦ (٢٠١٥) و ٢٢٤١ (٢٠١٥) و ٢٢٥٢ (٢٠١٥) و ٢٢٧١ (٢٠١٦) و ٢٢٨٠ (٢٠١٦) و ٢٢٩٠ (٢٠١٦) و ٢٣٠٢ (٢٠١٦) و ٢٣٠٤ (٢٠١٦) و ٢٣٢٧ (٢٠١٦) و ٢٣٥٣ (٢٠١٧) و ٢٣٩٢ (٢٠١٧) و ٢٤٠٦ (٢٠١٨)، و ٢٤١٨ (٢٠١٨)،

***وإذ يعرب*** عن بالغ الانزعاج والقلق بشأن النزاع الدائر بين حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وقوات المعارضة والذي نجم عن خلافات سياسية داخلية بين القادة السياسيين والعسكريين للبلد وأدى إلى معاناة إنسانية شديدة، بما في ذلك خسائر فادحة في الأرواح، وانعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة الناجمين عن النزاع، وتشريد أكثر من أربعة ملايين شخص، وضياع الممتلكات، وزيادة إفقار وحرمان شعب جنوب السودان،

***وإذ يشيد*** بالجهود المتواصلة التي يبذلها منتدى التنشيط الرفيع المستوى الذي تقوده الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من أجل تيسير عملية السلام في جنوب السودان، ***ويحيط علما*** بإعلان الخرطوم وباعتزام الأطراف مواصلة المفاوضات وبحث جميع الأطراف على التعاون من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل غير المحسومة،

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان

قسم تجميد أموال الإرهابيين

***واذ يدين بشدة*** ما وقع وما يقع من انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، ***واذ يدين كذلك*** المضايقات التي يتعرض لها موظفو هيئات المجتمع المدني وموظفو المساعدة الإنسانية والصحفيون واستهدافهم، ***واذ يشدد*** على وجوب محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وعلى أن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، ***واذ يحث*** في هذا الصدد حكومة جنوب السودان على التعجيل بتوقيع مذكرة التفاهم مع الاتحاد الأفريقي من أجل إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان،

***واذ يعرب عن بالغ القلق*** بشأن التقارير الواردة عن اختلاس الأموال الذي يقوض استقرار جنوب السودان وأمنه، ولأن هذه الأنشطة يمكن أن يكون لها أثر مدمر على المجتمع والأفراد، ويمكن أن تؤدي إلى إضعاف المؤسسات الديمقراطية، وتقويض سيادة القانون، وإدامة النزاعات العنيفة، وتيسير الأنشطة غير المشروعة، وتحويل مسار المساعدات الإنسانية أو تعقيد عمليات إيصالها، وتقويض الأسواق الاقتصادية،

***واذ يتصرف*** بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - ***يعرب عن بالغ قلقه*** إزاء إخفاق قادة جنوب السودان في وضع حد للأعمال العدائية، ***ويدين*** الانتهاكات المستمرة والصارخة لأحكام الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان (اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان) المؤرخ ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٥ واتفاق وقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية (اتفاق وقف الأعمال القتالية) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وإعلان الخرطوم المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨؛

٢ - ***يطالب*** قادة جنوب السودان بأن يتقيدوا بشكل كامل وفوري بأحكام اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان واتفاق وقف الأعمال القتالية وإعلان الخرطوم المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨ وأن يسمحوا، وفقا لأحكام القانون الدولي ذات الصلة ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للمساعدة الإنسانية، بوصول المعونة الإنسانية وتسليمها كاملة إلى جميع المحتاجين، بشكل آمن ودون عوائق وفي الوقت المناسب؛

٣ - ***يؤكد من جديد*** أنه لا يمكن حل النزاع بالوسائل العسكرية؛

## حظر توريد الأسلحة

٤ - ***يقرر*** أن تتخذ جميع الدول الأعضاء على الفور، وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، ما يلزم من تدابير لمنع توريد جميع أنواع الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة والمركبات والمعدات العسكرية والمعدات شبه العسكرية وقطع غيار ما تقدم ذكره، أو بيعها أو نقلها إلى إقليم جنوب السودان بشكل مباشر أو غير مباشر، انطلاقا من أراضيها أو عبرها أو على أيدي رعاياها أو باستخدام السفن أو الطائرات التي ترفع أعلامها؛ ولمنع تقديم المساعدة التقنية والتدريب والمساعدة المالية وغيرها من أشكال المساعدة، فيما يتصل بالأنشطة العسكرية أو بتوفير أي أسلحة أو ما يتصل بها من عتاد أو صيانتها أو استخدامها، بما في ذلك توفير أفراد المرتزقة المسلحين، سواء كان أصلهم من أراضيها أم لم يكن؛

٥ - ***يقرر*** ألا يسري التدبير المفروض بموجب الفقرة ٤ من هذا القرار على توريد أو بيع أو نقل ما يلي:

(أ) الأسلحة والأعتدة المتصلة بها، فضلا عن التدريب والمساعدة، المقصود استخدامها حصرا لدعم أو لاستعمال موظفي الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي؛

(ب) المعدات العسكرية غير الفتاكة المقصود استخدامها حصراً في الأغراض الإنسانية أو الوقائية، وما يتصل بذلك من مساعدة أو تدريب تقنيين، على نحو ما تُبلغ به اللجنة سلفاً؛

(ج) الملابس الواقية، بما في ذلك السترات الواقية والخوذ العسكرية، التي يقوم بتصديرها مؤقتاً إلى جنوب السودان أفراد الأمم المتحدة وممثلو وسائل الإعلام والعاملون في مجالي المساعدة الإنسانية والتنمية ومن يرتبطون بهم من أفراد، وذلك لاستعمالها للأغراض الشخصية فحسب؛

(د) الأسلحة والأعتدة المتصلة بها التي تصدرها مؤقتا إلى جنوب السودان قوات دولة تتخذ إجراءات، وفقا للقانون الدولي، حصرا وبصورة مباشرة لتسهيل حماية أو إجلاء رعاياها والرعايا المشمولين بمسؤوليتها القنصلية في جنوب السودان، على نحو ما تُبلغ به اللجنة؛

(هـ) الأسلحة والأعتدة ذات الصلة، فضلا عن أنشطة التدريب والمساعدة التقنية المقدمة لفرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي أو لدعمها والمخصصة حصرا للعمليات الإقليمية لمكافحة جيش الرب للمقاومة، حسبما تُبلَّغ به اللجنة سلفا؛

(و) الأسلحة والأعتدة المتصلة بها، فضلا عن أنشطة التدريب والمساعدة التقنية، التي يقصد منها حصرا دعم تنفيذ أحكام اتفاق السلام، على نحو ما توافق عليه اللجنة سلفا؛

(ز) المبيعات أو الإمدادات الأخرى من الأسلحة وما يتصل بها من عتاد، أو توفير المساعدة أو الأفراد، على نحو ما توافق عليه اللجنة مسبقا؛

٦ - ***يشدد على*** أهمية أن تحتوي الإخطارات أو طلبات الإعفاء عملا بالفقرة ٥ أعلاه، على جميع المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك الغرض من الاستخدام النهائي والمستخدِم النهائي، والمواصفات الفنية وكمية المعدات المراد شحنها، وعند الاقتضاء، اسم المورد، والموعد المقترح للتسليم، ووسيلة النقل، وخط سير الشحنات؛

## عمليات التفتيش

٧ - ***يؤكد*** أن شحنات الأسلحة التي تنتهك هذا القرار تهدد بتأجيج النزاع والإسهام في زيادة عدم الاستقرار، ***ويحث بقوة*** جميع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات عاجلة لتحديد ومنع هذه الشحنات داخل أراضيها؛

٨ - ***يهيب*** بجميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المجاورة لجنوب السودان، أن تتولى، بما يتفق وسلطاتها وتشريعاتها الوطنية ويتسق مع القانون الدولي، وبخاصة قانون البحار واتفاقات الطيران المدني الدولي ذات الصلة، القيام في أراضيها، بما يشمل موانئها ومطاراتها، بتفتيش جميع الشحنات المتجهة إلى جنوب السودان، متى كان لدى الدولة المعنية معلومات توفر أسبابا معقولة للاعتقاد أن الشحنة تتضمن أصنافا يُحظر توريدها أو بيعها أو نقلها بموجب الفقرة ٤ من هذا القرار، بغرض كفالة التنفيذ الصارم لتلك الأحكام؛

٩ - ***يقرر*** أن يأذن لجميع الدول الأعضاء، وأن تقوم جميع الدول الأعضاء، عند الكشف عن أصناف يحظر توريدها أو بيعها أو نقلها بموجب الفقرة ٤ من هذا القرار، بحجز هذه الأصناف والتخلص منها (مثلا من خلال إتلافها أو جعلها غير صالحة للاستخدام أو تخزينها أو نقلها إلى دولة أخرى غير دول المنشأ أو المقصد من أجل التخلص منها)، ***ويقرر كذلك*** أن تتعاون جميع الدول الأعضاء في بذل هذه الجهود؛

١٠ - ***يطالب*** أي دولة عضو أجرت تفتيشا عملا بأحكام الفقرة ٨ من هذا القرار بأن تعجل بتقديم تقرير خطي أولي إلى اللجنة يتضمن، على وجه الخصوص، شرحا لأسباب التفتيش ونتائجه، وما إذا كانت لقيت تعاونا أم لا، وما إذا تم العثور أم لا على أصناف يُحظر توريدها أو بيعها أو نقلها، ***ويطالب كذلك*** هذه الدول الأعضاء بأن تقدم إلى اللجنة، في غضون ٣٠ يوما، تقريرا خطيا لاحقا يتضمن معلومات مفصلة عن تفتيش الأصناف ومصادرها وإجراءات التخلص منها وتفاصيل تتعلق بنقلها، بما في ذلك وصف للأصناف ومصدرها ووجهتها، ما لم تكن هذه المعلومات مدرجة في التقرير الأولي؛

## الجزاءات المحددة الأهداف

١١ - ***يؤكد*** استعداده لفرض جزاءات محددة الأهداف من أجل دعم عملية البحث عن سلام شامل ودائم في جنوب السودان؛

١٢ - ***يقرر*** أن يجدد حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩ التدابير المالية وتدابير السفر المفروضة بموجب الفقرتين ٩ و ١٢ من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، ***ويعيد تأكيد*** أحكام الفقرات ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٤ و ١٥ من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)؛

١٣ - ***يؤكد من جديد*** أن أحكام الفقرة ٩ من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) تنطبق على الأفراد، وأن أحكام الفقرة ١٢ من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) تنطبق على الأفراد والكيانات، على أساس قيام اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ١٦ من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)

("اللجنة") بتحديدهم كجهات خاضعة لهذه الجزاءات باعتبارهم مسؤولين عن إجراءات أو سياسات تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في جنوب السودان، أو باعتبارهم مشاركين في هذه الإجراءات أو السياسات، أو باعتبارهم قاموا بأدوار فيها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛

١٤ - ***يؤكد*** أن هذه الإجراءات أو السياسات، كما هو مبين في الفقرة ١٣ أعلاه، قد تشمل على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

(أ) الإجراءات أو السياسات التي يكون الغرض منها أو أثرها الفعلي توسيع نطاق النزاع في جنوب السودان أو إطالة أمده أو عرقلة المصالحة أو محادثات أو عمليات السلام، بما في ذلك انتهاكات الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان ("الاتفاق")؛

(ب) أو الإجراءات أو السياسات التي تشكل تهديدا للاتفاقات الانتقالية أو التي تقوض العملية السياسية في جنوب السودان، بما في ذلك الفصل ٤ من الاتفاق؛

(ج) أو التخطيط لأعمال تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني المنطبق، أو أعمال تشكل تجاوزات لحقوق الإنسان، أو توجيه تلك الأعمال أو ارتكابها في جنوب السودان؛

(د) أو استهداف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، من خلال التخطيط لأعمال العنف أو توجيه تلك الأعمال أو ارتكابها (بما في ذلك القتل أو التشويه أو التعذيب)، أو الاختطاف، أو الاختفاء القسري، أو التشريد القسري، أو شن الهجمات على المدارس أو المستشفيات أو المواقع الدينية أو المواقع التي يلجأ إليها المدنيون، أو من خلال سلوك قد يشكل تجاوزا أو انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان أو انتهاكا للقانون الدولي الإنساني؛

(هـ) التخطيط لأعمال تنطوي على العنف الجنسي والجنساني أو توجيه تلك الأعمال أو ارتكابها في جنوب السودان؛

(و) أو استخدام الأطفال أو تجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة أو القوات المسلحة في سياق النزاع المسلح في جنوب السودان؛

(ز) أو عرقلة أنشطة البعثات الدولية العاملة في مجال حفظ السلام أو المجال الدبلوماسي أو الإنساني في جنوب السودان، بما في ذلك آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، أو عرقلة إيصال و توزيع المساعدات الإنسانية أو الحصول عليها؛

(ح) أو شن الهجمات على بعثات الأمم المتحدة أو الكيانات الأمنية الدولية الموجودة هناك أو غير ذلك من عمليات حفظ السلام، أو على موظفي المساعدة الإنسانية؛

(ط) أو القيام بأعمال لحساب فرد أو كيان حدّدته اللجنة كجهة خاضعة للجزاءات، أو بالنيابة عنه، بشكل مباشر أو غير مباشر؛

(ي) ضلوع الجماعات المسلحة أو الشبكات الإجرامية في أنشطة تزعزع استقرار جنوب السودان من خلال استغلال الموارد الطبيعية أو الاتجار بها بصورة غير مشروعة؛

١٥ - ***يعرب عن قلقه*** إزاء استمرار ورود تقارير عن اختلاس وتسريب الموارد العامة على نحو يهدد السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان؛ ***ويعرب عن قلقه البالغ*** إزاء ورود تقارير تفيد بضلوع أعضاء في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في فساد مالي، على نحو يهدد السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان، ويشدد في هذا السياق على أن الأفراد الذين ينخرطون في الإجراءات أو السياسات التي يكون الغرض منها أو أثرها الفعلي توسيع نطاق النزاع في جنوب السودان أو إطالة أمده قد يدرجون ضمن من تُتخذ ضدهم تدابير مالية وتدابير منع السفر؛

١٦ - ***يؤكد من جديد*** أن أحكام الفقرتين ٩ و ١٢ من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) تنطبق على الأفراد المحدّدين من قبل اللجنة كجهات خاضعة لهذه التدابير، الذين يكونون قادة لأي كيان، بما في ذلك أي جماعة تنتمي إلى حكومة جنوب السودان أو المعارضة أو الميليشيات أو غيرها من الجهات، يكون ضالعا أو يكون أعضاؤه ضالعين في ارتكاب أي من الأنشطة المبينة في الفقرتين ١٣ و ١٤ أعلاه؛

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان

قسم تجميد أموال الإرهابيين

١٧ - ***يقرر*** أن تنطبق التدابير المحددة في الفقرتين ٩ و ١٢ من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، على الأشخاص المدرجة أسماؤهم في المرفق ١ لهذا القرار؛

**لجنة الجزاءات/فريق الخبراء**

١٨ - ***يشدد على أهمية*** إجراء مشاورات منتظمة مع الدول الأعضاء المعنية والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وفقا لما قد تقتضيه الضرورة، ولا سيما مع بلدان الجوار والمنطقة، من أجل ضمان التنفيذ التام للتدابير المنصوص عليها في هذا القرار، ويشجع في هذا الصدد اللجنة على أن تنظر، عند الاقتضاء، في قيام رئيسها و/أو أعضائها زيارات إلى بلدان مختارة؛

١٩ - ***يقرر*** أن يمدد إلى غاية ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ ولاية فريق الخبراء المحددة في الفقرة ١٨ من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) وفي هذه الفقرة، ***ويعرب عن اعتزامه*** استعراض هذه الولاية واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن تمديدها مرة أخرى في موعد أقصاه ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، ***ويقرر*** أن يضطلع الفريق بالمهام التالية:

(أ) مساعدة اللجنة في تنفيذ الولاية المنوطة بها على النحو المحدد في هذا القرار، بما في ذلك من خلال تزويد اللجنة بمعلومات تتصل بإمكانية تحديد أفراد وكيانات ممن قد يكونون ضالعين في الأنشطة المبينة في الفقرات ١٣ و ١٤ و ١٥ أعلاه؛

(ب) جمع وبحث وتحليل المعلومات المتعلقة بتنفيذ التدابير المنصوص عليها في هذا القرار، وبخاصة حالات عدم الامتثال، مع التركيز بصفة خاصة على النقاط المرجعية المبينة في الفقرة ٢٦ أدناه؛

(ج) جمع وبحث وتحليل المعلومات المتعلقة بتوريد أو بيع أو نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة والمساعدة العسكرية أو أشكال المساعدة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك طرائق تمويل تلك الأنشطة وشراء تلك الأصناف من خلال شبكات الاتجار غير المشروع، إلى الكيانات والأفراد الذين يقوضون تنفيذ الاتفاق أو يشاركون في أعمال تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء؛

(د) جمع ودراسة وتحليل المعلومات المتعلقة بالجماعات المسلحة أو الشبكات الإجرامية الضالعة في استغلال الموارد الطبيعية في جنوب السودان أو في الاتجار بها بطرق غير مشروعة؛ ؛

(هـ) تزويد المجلس، بعد إجراء مناقشات مع اللجنة، بتقرير مؤقت بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وبتقرير نهائي بحلول ١ أيار/مايو ٢٠١٩، وتحديث هذين التقريرين شهريا، فيما عدا الشهرين اللذين يحل فيهما موعد تقديمهما؛

(و) مساعدة اللجنة في تنقيح وتحديث المعلومات المتعلقة بقائمة الكيانات والأفراد الخاضعين للتدابير المفروضة بموجب هذا القرار، بوسائل منها توفير المعلومات اللازمة لتحديد الهوية ومعلومات إضافية لاستخدامها في الموجزات السردية لأسباب الإدراج في القائمة المتاحة للعموم؛

٢٠ - ***يطلب*** إلى فريق الخبراء العمل على أن تتوافر لديه الخبرات اللازمة في الشؤون الجنسانية، وفقا للفقرة ٦ من القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، ***ويشجع*** الفريق على إدراج مسألة الاعتبارات الجنسانية بوصفها مسألة شاملة في جميع تحقيقاته وتقاريره؛

٢١ - ***يهيب*** بجميع الأطراف وجميع الدول الأعضاء، وخاصة تلك المجاورة لجنوب السودان، إضافة إلى المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، إلى ضمان التعاون مع فريق الخبراء، بسبل منها توفير أي معلومات تتعلق بعمليات النقل غير المشروع للثروات من جنوب السودان إلى الشبكات المالية والعقارية والتجارية، ***ويحث كذلك*** جميع الدول الأعضاء المعنية على ضمان سلامة أفراد فريق الخبراء وإتاحة إمكانية وصولهم دون عائق إلى مقاصدهم، وبالأخص إلى الأشخاص والوثائق والمواقع، ليتسنى لفريق الخبراء الاضطلاع بولايته؛

٢٢ - ***يطلب*** إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع أن تتبادلا المعلومات ذات الصلة بالموضوع مع اللجنة، وفقا للفقرة ٧ من القرار ١٩٦٠ (٢٠١٠) والفقرة ٩ من القرار ١٩٩٨ (٢٠١١) ***ويدعو*** المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى تبادل المعلومات ذات الصلة مع اللجنة، حسب الاقتضاء؛

الأمانة العامة لمجلس الوزراء
دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان
قسم تجميد أموال الإرهابيين

## دور بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

٢٣ - ***يشير*** إلى ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان (البعثة) على النحو المبين في القرار ٢٤٠٦ (٢٠١٨)، خاصة الفقرة ٧ (ج) بشأن رصد تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والتحقيق فيها والتحقق منها والإبلاغ عنها؛

٢٤ - ***يشجع*** على تبادل المعلومات في وقتها بين بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبين فريق الخبراء؛ ***ويطلب*** إلى البعثة تقديم المساعدة إلى اللجنة وفريق الخبراء، في حدود ولايتها وقدراتها؛

## الاستعراض

٢٥ - ***يعرب عن اعتزامه*** رصد واستعراض الوضع على فترات ٩٠ يوما بدءا من تاريخ اتخاذ هذا القرار أو بصورة أكثر تواترا، حسب الحاجة، ***ويدعو*** اللجنة المشتركة للرصد والتقييم إلى إطلاع المجلس، حسب الاقتضاء، على المعلومات ذات الصلة بشأن تقييمها لتنفيذ الأطراف للاتفاق، وتقيدها باتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان واتفاق وقف الأعمال القتالية وإعلان الخرطوم المؤرخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وتيسيرها لوصول المعونة الإنسانية دون عراقيل وبصورة آمنة، ***ويعرب أيضا*** عن اعتزامه مواصلة فرض كل ما قد يلزم من جزاءات لمواجهة الوضع، بما قد يشمل تحديد كبار المسؤولين عن الإجراءات أو السياسات التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في جنوب السودان ؛

٢٦ - ***يؤكد أيضا*** أنه على استعداد لتكييف التدابير الواردة في هذا القرار، بما في ذلك من خلال تعزيزها بتدابير إضافية، وكذلك تعديل هذه التدابير أو تعليقها أو رفعها، حسبما تدعو إليه الحاجة في أي وقت في ضوء التقدم المحرز على صعيد عملية السلام والمساءلة والمصالحة، وفي ضوء تنفيذ التزامات الأطراف، بما في ذلك وقف إطلاق النار، والامتثال لأحكام هذا القرار وغيره من القرارات الواجبة التطبيق؛

٢٧ - ***يقرر*** أن يبقي المسألة قيد نظره.

الأمانة العامة لمجلس الوزراء
دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان
قسم تجميد أموال الإرهابيين

**المرفق ١**

## حظر السفر/تجميد الأصول (الأفراد)

١ - **الاسم**: ١: مالك ٢: روبن ٣: رياك ٤: رنغو

**الاسم (باللغة الأصلية)**: Malek Ruben Riak Rengu

**اللقب**: فريق **الصفة**: أ) نائب رئيس هيئة الأركان العامة لشؤون اللوجستيات ب) نائب رئيس أركان الدفاع والمفتش العام للجيش **تاريخ الولادة**: ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٠ **مكان الولادة**: ياي، جنوب السودان **كنية كافية لتحديد الهوية**: Malek Ruben **كنية غير كافية لتحديد الهوية**: غير متوفّر **الجنسية**: جنوب السودان **رقم جواز السفر**: غير متوفّر **رقم الهوية الوطنية**: غير متوفّر **العنوان**: غير متوفّر **معلومات أخرى**: كان رياك، بصفته نائب رئيس هيئة أركان الجيش الشعبي لتحرير السودان لشؤون اللوجستيات، من كبار المسؤولين في حكومة جنوب السودان الذين قاموا بالتخطيط لهجوم استهدف ولاية الوحدة في عام ٢٠١٥ وبالإشراف على ذلك الهجوم الذي خلّف دمارا واسع النطاق وتسبّب في تشريد أعداد كبيرة من السكان.

سبب الإدراج في القائمة:

يُدرج اسم Malek Ruben Riak (مالك روبن رياك) في القائمة عملا بأحكام الفقرتين ٦ و ٧ (أ) و ٨ من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، على النحو الذي أُعيد تأكيده في القرار ٢٤١٨ (٢٠١٨)، باعتباره مسؤولا عن ''الإجراءات أو السياسات التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في جنوب السودان''؛ و ''الإجراءات أو السياسات التي يكون من شأنها أو أثرها الفعلي توسيع نطاق النزاع في جنوب السودان أو إطالة أمده...''؛ وباعتباره قائدا ''لأي كيان، بما في ذلك أي جماعة تنتمي إلى حكومة جنوب السودان أو المعارضة أو الميليشيات أو غيرها من الجهات، يكون ضالعا أو يكون أعضاؤه ضالعين في ارتكاب أي من الأنشطة المبيّنة في الفقرتين ٦ و ٧''، وعملا بأحكام الفقرة ١٤ (هـ) من هذا القرار لضلوعه في ''التخطيط لأعمال تنطوي على العنف الجنسي والجنساني أو توجيه تلك الأعمال أو ارتكابها في جنوب السودان''.

معلومات إضافية

جاء في تقرير فريق الخبراء المعني بجنوب السودان، الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/70)، أنّ رياك كان من بين مجموعة من كبار المسؤولين الأمنيين الذين خططوا منذ بداية كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ لشنّ هجوم على ولاية الوحدة ضدّ الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، ثم تولى الإشراف على تنفيذ هذا الهجوم من أواخر شهر نيسان/أبريل ٢٠١٥ فصاعدا. وكانت حكومة جنوب السودان قد شرعت في مطلع عام ٢٠١٥ في تسليح شباب بول النوير تيسيرا لمشاركتهم في الهجوم. وكان لدى معظم شباب بول النوير بالفعل بنادق آلية من طراز كلاشيكوف، لكنهم كانوا بحاجة ماسة إلى الذخيرة من أجل مواصلة عملياتهم. وأفاد فريق الخبراء بوجود أدلة، بما في ذلك شهادات من مصادر عسكرية، على أنّ كبار قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان قد زوّد مجموعات الشباب بالذخيرة اللازمة للقيام بهذا الهجوم على وجه التحديد. وكان رياك حينها نائب رئيس هيئة الأركان العامة لشؤون اللوجستيات بالجيش الشعبي لتحرير السودان. وقد أدى الهجوم إلى تدمير منهجي للقرى والبنى التحتية وتسبب في التشريد القسري للسكان المحليين وقتل المدنيين وتعذيبهم بصورة عشوائية واستخدام العنف الجنسي على نطاق واسع، بما في ذلك ضد المسنّين والأطفال، واختطاف الأطفال وتجنيدهم ونزوح أعداد كبيرة من السكان. وفي أعقاب الدمار الذي لحق بجزء كبير من المناطق الجنوبية والوسطى للولاية، نشر العديد من وسائط الإعلام والمنظمات الإنسانية، وكذا بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تقارير عن حجم الانتهاكات المرتكبة.

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان

قسم تجميد أموال الإرهابيين

٢ - **الاسم**: ١: بول ٢: مالونق ٣: أوان ٤: غير متوفّر

**الاسم (باللغة الأصلية)**: Paul Malong Awan

**اللقب**: لواء **الصفة**: أ) الرئيس السابق لهيئة الأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان ب) المحافظ السابق لولاية شمال بحر الغزال **تاريخ الولادة**: أ) ١٩٦٢ ب) ٤ كانون الأوّل/ديسمبر ١٩٦٠ ج) ١٢ نيسان/أبريل ١٩٦٠ **مكان الولادة**: (أ) مالولكون، جنوب السودان **كنية كافية لتحديد الهوية**: (أ) Paul Malong Awan Anei (ب) Paul Malong (ج) Bol Malong **كنية غير كافية لتحديد الهوية**: غير متوفّرة **الجنسية**: (أ) جنوب السودان (ب) أوغندا **رقم جواز السفر**: (أ) S00004370، جنوب السودان (ب) D00001369، جنوب السودان (ج) 003606، السودان (د) 00606، السودان (هـ) B002606، السودان **رقم الهوية الوطنية**: غير متوفّر **العنوان**: غير متوفّر **معلومات أخرى**: قام مالونق، بصفته رئيسا لهيئة الأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان، بتوسيع نطاق النزاع في جنوب السودان أو إطالة أمده من خلال انتهاكات اتفاق وقف الأعمال القتالية وانتهاكات اتفاق حلّ النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام ٢٠١٥. وتُفيد التقارير بأنه وجّه جهودا لقتل زعيم المعارضة رياك مشار. وأمر وحدات الجيش الشعبي لتحرير السودان بمنع نقل الإمدادات الإنسانية. وبقيادة مالونق، شن الجيش الشعبي لتحرير السودان هجمات استهدفت المدنيين والمدارس والمستشفيات؛ وقام بتشريد المدنيين قسرا؛ وتورط في عمليات اختفاء قسري؛ واحتجز المدنيين تعسفا؛ وقام بأعمال التعذيب والاغتصاب. وعمل مالونق على حشد ميليشيات ماتيانق أنيور دينكا القبلية التي تستخدم الأطفال الجنود. وتحت قيادته، قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بتقييد وصول بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان واللجنة المشتركة للرصد والتقييم وآلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية إلى المواقع من أجل التحقيق في التجاوزات وتوثيقها.

سبب الإدراج في القائمة:

يُدرج اسم Paul Malong Awan (بول مالونق أوان) في القائمة عملا بأحكام الفقرات ٦ و ٧ (أ) و ٧(ب) و ٧(ج) و ٧(د) و ٧(و) و ٨ من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، على النحو الذي أعيد تأكيده في القرار ٢٤١٨ (٢٠١٨)، باعتباره مسؤولا عن "الإجراءات أو السياسات التي يكون الغرض منها أو أثرها الفعلي توسيع نطاق النزاع في جنوب السودان أو إطالة أمده أو عرقلة المصالحة أو محادثات أو عمليات السلام، بما في ذلك انتهاكات اتفاق وقف الأعمال القتالية"؛ و "الإجراءات أو السياسات التي تشكل تهديدا للاتفاقات الانتقالية أو التي تقوّض العملية السياسية في جنوب السودان"؛ و "استهداف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، من خلال ارتكاب أعمال العنف (بما في ذلك القتل أو التشويه أو التعذيب أو الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي)، أو الاختطاف، أو الاختفاء القسري، أو التشريد القسري، أو شن الهجمات على المدارس أو المستشفيات أو المواقع الدينية أو المواقع التي يلجأ إليها المدنيون، أو من خلال سلوك قد يشكل تجاوزا أو انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان أو انتهاكا للقانون الدولي الإنساني"؛ و "التخطيط لأعمال تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني المنطبق، أو أعمال تشكل تجاوزات لحقوق الإنسان، أو توجيه تلك الأعمال أو ارتكابها في جنوب السودان"؛ و "استخدام الأطفال أو تجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة أو القوات المسلحة في سياق النزاع المسلح في جنوب السودان"؛ و "عرقلة أنشطة البعثات الدولية العاملة في مجال حفظ السلام أو المجال الدبلوماسي أو الإنساني في جنوب السودان، بما في ذلك آلية الرصد والتحقق التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، أو عرقلة إيصال أو توزيع المساعدات الإنسانية أو الحصول عليها"؛ وباعتباره قائدا "لأي كيان، بما في ذلك أي جماعة تنتمي إلى حكومة جنوب السودان أو المعارضة أو المليشيات أو غيرها من الجهات، يكون ضالعا أو يكون أعضاؤه ضالعين في ارتكاب أي من الأنشطة المبيّنة في الفقرتين ٦ و ٧".

معلومات إضافية:

عمل مالونق رئيسا لهيئة الأركان العامة للجيش الشعبي لتحرير السودان خلال الفترة الممتدة من ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ إلى أيار/مايو ٢٠١٧. وقام، خلال توليه هذا المنصب، بتوسيع نطاق النزاع في جنوب السودان أو بإطالة أمده من خلال انتهاكات اتفاق وقف الأعمال القتالية وانتهاكات اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام ٢٠١٥. وتفيد التقارير بأنه قد وجّه، اعتبارا من أوائل شهر آب/أغسطس ٢٠١٦، جهودا لقتل زعيم المعارضة بجنوب السودان رياك مشار. وفي إلغاء متعمّد لأوامر الرئيس سلفاكير، أمر

الأمانة العامة لمجلس الوزراء

دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان

قسم تجميد أموال الإرهابيين

مالونق بتنفيذ الهجمات التي شنت بالدبابات وطائرات الهليكوبتر المسلحة والمشاة في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٦ على مقر إقامة ماشار وعلى قاعدة ''جيل'' التابعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان. وأشرف مالونق شخصيا على الجهود المبذولة انطلاقا من مقر الجيش الشعبي لتحرير السودان من أجل اعتقال ماشار. وفي أوائل آب/أغسطس ٢٠١٦، أراد مالونق أن يقوم الجيش الشعبي لتحرير السودان بالهجوم فورا على الموقع الذي يشتبه في أن ماشار كان موجودا به، وأبلغ قادة الجيش الشعبي لتحرير السودان بأنه ينبغي ألا يُقبض على ماشار حيّا. بالإضافة إلى ذلك، تشير المعلومات في أوائل عام ٢٠١٦ إلى أنّ مالونق أمر وحدات الجيش الشعبي بمنع نقل الإمدادات الإنسانية عبر نهر النيل، حيث كان عشرات الآلاف من المدنيين يواجهون الجوع، مدّعيا أنه سيتم تحويل مسار المساعدات الغذائية من المدنيين إلى الميليشيات. وبسبب أوامر مالونق؛ مُنعت الإمدادات الغذائية من عبور نهر النيل لمدة أسبوعين على الأقل.

وكان مالونق، طوال فترة توليه منصب رئيس الأركان العامة في الجيش الشعبي لتحرير السودان، مسؤولا عن ارتكاب الجيش الشعبي وقواته الحليفة لانتهاكات خطيرة شملت الهجمات على المدنيين، والتشريد القسري، والاختفاء القسري، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والاغتصاب. وتحت قيادته، شنّ الجيش الشعبي هجمات ضد السكان المدنيين وقتل عمدا مدنيين غير مسلحين كانوا بصدد الفرار وفي منطقة ياي وحدها، وثّقت الأمم المتحدة ١١٤ عملية قتل للمدنيين من قبل الجيش الشعبي وقواته الحليفة في الفترة الفاصلة بين تموز/يوليه ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وتعمّد الجيش الشعبي مهاجمة المدارس والمستشفيات. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، يُقال إن مالونق أمر الجيش الشعبي بإخلاء المنطقة المحيطة بواو من جميع الأشخاص، بما في ذلك المدنيون. ويُقال إنّ مالونق لم ينه قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان عن قتل المدنيين، واعتُبر الأشخاص المشتبه في إبوائهم للمتمردين بمثابة أهداف مشروعة.

ووفقاً لتقرير صادر في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ عن لجنة الاتحاد الأفريقي للتحقيق في جنوب السودان، يعتبر مالونق مسؤولا عن التعبئة الجماعية لميليشيات ماتيانق أنيور دينكا القبلية، التي تستخدم الأطفال الجنود وفقا لما وثّقته آلية رصد وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية.

وأثناء تولي مالونق قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان، عملت القوات الحكومية بانتظام على تقييد وصول بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان واللجنة المشتركة للرصد والتقييم وآلية رصد وقف إطلاق نار والترتيبات الأمنية الانتقالية إلى المواقع التي حاولت زيارتها من أجل التحقيق في التجاوزات وتوثيقها. ففي ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٧ على سبيل المثال، حاولت دورية مشتركة بين الأمم المتحدة والآلية أن تصل إلى باجوك، غير أنّ جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان أعادوها من حيث أتت.

**جنوب السودان**

**للمعلومات الاعلامية. ولا يعتبر قيد رسمي.**

MEETINGS COVERAGE

SECURITY COUNCIL

SC/13421
13 JULY 2018

# Adopting Resolution 2428 (2018), Security Council Extends Sanctions on South Sudan

The Security Council today decided to extend its sanctions regime in South Sudan and impose a travel ban and assets freeze on two high-ranking individuals — an act South Sudan's representative described as a "slap in the face" to those engaged in his country's ongoing peace negotiation process.

By the terms of resolution 2428 (2018), adopted by a vote of 9 in favour (Côte d'Ivoire, France, Netherlands, Kuwait, Peru, Poland, Sweden, United Kingdom, United States) to none against with 6 abstentions (Bolivia, China, Equatorial Guinea, Ethiopia, Kazakhstan, Russian Federation), the Council expressed deep concern at the failure of South Sudan's leaders to bring an end to the country's hostilities. It decides that, until 31 May 2019, all Member States will prevent the supply, sale or transfer to South Sudan — from or through their territories — of arms and related material, and withhold training, technical and financial assistance related to military activities or materials. In addition, it lays out several exemptions to the country's arms embargo — including for material and activities related to humanitarian activities — and lists details related to the inspection of shipments and cargo bound for South Sudan.

Condemning the continued and flagrant violations of the Agreement on the Resolution of the Conflict in South Sudan and related ceasefires — and demanding that the country's leaders fully and immediately adhere to them — the Council further decides to renew until 31 May 2019 a travel ban and assets freeze, as laid out in resolution 2206 (2015). It reaffirmed that those measures would apply to individuals or entities designated by the Committee established pursuant to that resolution, deemed to be responsible for or complicit in actions or policies that threaten the peace, security or stability of South Sudan — such as extending or expanding the conflict, targeting civilians or obstructing peacekeeping activities — with two such persons listed in the resolution's Annex.

Also by the terms of today's resolution, the Council decides to extend until 1 July 2019 the mandate of the Panel of Experts on South Sudan, as set out in paragraph 18 of resolution 2206 (2015), and expresses its intention to review the mandate and act regarding its further extension no later than 31 May 2019. It decides that the Panel's tasks will include providing relevant information to the sanctions committee; gathering, examining and analysing information regarding the supply, sale or transfer of arms and related materials or assistance to individuals or entities undermining the reconciliation agreement or violating international law; and providing the Council with an interim report by 1 December 2018, a final report by 1 May 2019 and monthly updates.

Delegates voting in favour of the text expressed their support for ongoing negotiations to bring an end to South Sudan's conflict, led by the Intergovernmental Authority on Development (IGAD), African Union and other regional partners. However, they also emphasized that Council members must not "sit idly by" as barbaric acts are committed against civilians using weapons that continue to enter the country — and that will be stemmed by the measures imposed today.

The representative of the United States — the resolution's main sponsor — said its goal was simple: The violence in South Sudan — and the flow of weapons that fed it — must stop. The arms embargo set out in the text should have been imposed when it was proposed in 2016, but was rejected at that time. "We have waited, and waited, for negotiations to make a difference," but the violence has not stopped, she said. Armed groups are hanging people from trees and burning them alive — barbaric acts being committed even after numerous "permanent" ceasefires decrees.

Other members, who abstained in the vote, voiced deep concern that the sanctions imposed by the text risk derailing delicate peace negotiations on the ground. Ethiopia's delegate, spotlighting the region's request that the situation be handled with "prudence and patience", warned that today's adoption was not synchronized with the positions of IGAD or African Union negotiators. Turning a deaf ear to the organizations that have invested so much in the peace process — and who will be affected the most by such a decision — only underscores a lack of cooperation between the Council and regional actors, he said.

South Sudan's representative agreed with the assessment the resolution — and the timing of its adoption — will undermine peace efforts on the ground. Indeed, the opposition "will think the Council is on their side", and may turn away from the negotiation process as a result. Describing the resolution as a "slap in the face" of IGAD, the African Union and the continent itself, he nevertheless pledged to continue to support the peace process and work towards its successful conclusion.

Also speaking were representatives of Equatorial Guinea, France, Poland, Netherlands, China, Bolivia, Russian Federation, Kazakhstan, Kuwait, United Kingdom and Sweden.

The meeting began at 10:21 a.m. and ended at 11:17 a.m.

Action

NIKKI R. HALEY (United States), speaking as the resolution's main sponsor prior to the adoption, declared: "We have reached a critical moment." The leaders of South Sudan have failed their people, she said, stressing that the Council cannot sit by speaking empty words, but must instead act. The goal of the draft resolution was simple: the violence — and the flow of weapons that fed it — must stop. The arms embargo set out in the text should have been imposed when it was proposed in 2016, but was rejected at that time; the Council must not turn its back on the people of South Sudan again. "We have waited, and waited, for negotiations to make a difference," but the violence has not stopped, she said. Armed groups are hanging people from trees and burning them alive, she stressed, noting that those barbaric acts happened even after the numerous declaration of so-called "permanent" ceasefires. Emphasizing that the United States fully supports the regional peace process, she said the draft is a way to protect civilians, end violence and show the parties "that we are fed up with the delays and the stalling".

TEKEDA ALEMU (Ethiopia) said the there is hope for a breakthrough, as reports from Khartoum indicate that concerned parties are closer than ever to reaching a deal. Sanctions will have very serious implications for the peace process. The region and the continent are asking for the situation to be handled with "prudence and patience". The Council taking action without synchronizing its position with the African Union, the Intergovernmental Authority for Development (IGAD) and other regional organizations reflects poorly. "Now is not the appropriate time to take such a measure," he stressed. Turning a deaf ear to the organizations that have invested so much in the peace process — and who will be affected the most by such a decision — only underscores a lack of cooperation between the Council and regional actors.

He called on Council members to heed the call of the region and cast a vote that will enhance "unity of purpose" among regional organizations and the United Nations. "This will make or break the peace process," he warned. The adoption of the draft will confuse parties on the ground, which are "absolutely justified" in expecting support from the Council for the progress they have made. "You don't get punished for having made progress," he added. It is difficult to vote in favour of a draft, which does not meet the consensus of Council members. A divisive Council will not help South Sudan. For the abovementioned reasons, he will decide to abstain from the vote.

ANATOLIO NDONG MBA (Equatorial Guinea) said it is a sad day for the relationship between the United Nations and the African continent. The text proposed is a setback for the many efforts made on both sides. Imposing sanctions now is a counterproductive action. The message from the Council should be one of support to the efforts of IGAD, the African Union and regional leaders. "Clearly, it is not possible to expect signed agreements to have an effect overnight," he added. "Time, that's what we're asking for," he stressed, adding: "What difference will 30 or 40 days make?" It is important to pressure parties to pursue a safe and lasting peace in South Sudan, but that pressure must come from regional actors with support from the Council. Equatorial Guinea will abstain from supporting the draft, he added.

The Council then adopted the text as resolution 2428 (2018) by a vote of 9 in favour (Côte d'Ivoire, France, Netherlands, Kuwait, Peru, Poland, Sweden, United Kingdom, United States) to none against with 6 abstentions (Bolivia, China, Equatorial Guinea, Ethiopia, Kazakhstan, Russian Federation).

FRANÇOIS DELATTRE (France) said the resolution's goal is not to undermine the peace process but to protect civilians by containing the flow of arms into South Sudan. The Council, by adopting individual sanctions against two high-ranking individuals — from both sides of the conflict — is sending a clear message that violations against international law will no longer be countenanced. Those who commit those acts should know that they will be held accountable. He also expressed support for the recent progress achieved in peace talks and the commitment of IGAD to lead that process.

PAWEL LEWICKI (Poland) said his delegation had voted in favour of the resolution based on its belief that the Council has an obligation to help stem the ongoing human tragedy in South Sudan. Voicing support for regional efforts to end the conflict, he said the measures adopted today will help decrease the number of clashes on the ground and significantly reduce violence and atrocities committed against civilians. The Council had previously made it clear that there will be consequences for those individuals and entities violating the ceasefire and obstructing the peace process. "Today, the Council is putting its words into action," he said.

KAREL JAN GUSTAAF VAN OSTEROOM (Netherlands), welcoming the sanctions imposed against two individuals in South Sudan whose gross violations of international law are well documented, said today's resolution underscores the need to achieve tangible results in the political negotiations. He welcomed, in particular, the insertion of specific designation criteria for sexual violence, as well as references to the link between conflict and hunger. Through the text, he said, the Council is sending a signal that abuses and violations must end.

MA ZHAOXU (China) emphasized that the region-led peace process in South Sudan stands at a critical stage, having already achieved well-recognized progress. The Council must play its supporting role to those efforts, he stressed, urging members to "keep up our patience". Sanctions should always serve as a means and not an end, he warned, noting that the African Union and IGAD had described the imposition of sanctions as "unhelpful". The Council should heed those warnings and take a more cautious stance. While the resolution's penholders had made some improvements to the text at the request of other delegations, they nevertheless included sanctions that could work against the success of the peace process. For those reasons, China had abstained in the vote.

SACHA SERGIO LLORENTTY SOLÍZ (Bolivia) expressed regret that the Council is unable to achieve unity on the topic, precisely at a time when South Sudan needs it most. Bolivia's decision to abstain is a response to a number of elements, including several concerns which had not been taken into account by the United States delegation. The only way to bring about a lasting and stable peace is through a serious and inclusive political process, which will very much be undermined by today's decision. He expressed regret that IGAD's request to not take punitive measures had not been heard. The region needs support at this crucial time. "We must not underestimate the ability of the region to resolve its own conflicts," he added, commending Ethiopia's role in the mediation process and talks.

DMITRY A. POLYANSKIY (Russian Federation) said he abstained from the vote to extend sanctions on South Sudan, adding that, while the humanitarian situation there remains dire, it has also become clear that there is momentum towards progress on achieving a political solution. In particular, he noted the signing of the Khartoum Declaration and the progress regarding long-awaited negotiations to be held in Nairobi. Reiterating calls made by Ethiopia's Ambassador, he said it is most logical and important to support the African Union's approach to the situation in the region. He expressed regret that the Council today has disappointed supporters of a regional approach. Instead of supporting the progress made by IGAD and others, Council colleagues decided to take a counterproductive approach. "There will be no positive impact," he added. The United States delegation's statement makes it seem that an arms embargo is a panacea for all the ills facing South Sudan. Indeed, the country has been flooded with weapons, but a cessation of violence is not brought about by an arms embargo, but rather by strengthening security forces. The Russian Federation will not support the imposition of decisions that only benefit non-regional forces, he emphasized.

KANAT TUMYSH (Kazakhstan) said he abstained from voting on the text as it did not reflect interests of regional organizations. IGAD members had decided that it is not beneficial to pursue punitive measures.

Despite the adoption of the draft, the Council must remain united in its support for IGAD. "We must all stand for a bigger role for regional organizations," he continued, urging the South Sudan Government to proactively and genuinely come to an agreement. He also expressed his solidarity with statements delivered by Ethiopia and Equatorial Guinea.

MANSOUR AYYAD SH. A. ALOTAIBI (Kuwait) said he both supported the efforts of IGAD and shared concern over the ongoing conflict in South Sudan and its catastrophic implications on the region's people. Regional efforts must be supported by the Council. "African crises need African solutions," he emphasized. The annex in today's resolution is in keeping with the role of those involved in the political process. Different parties must continue their negotiations aimed at putting an end to the conflict and the flow of weapons.

KAREN PIERCE (United Kingdom) said she voted in favour of the text, but listening to some of the explanations of vote, an outside observer could be forgiven for thinking it is a text about the peace process. "That it is not," she added. It is a resolution to protect the people of South Sudan, imposing further targeted sanctions against two individuals whose actions have caused immeasurable suffering to people. "One cannot, one does not, advance peace by ignoring atrocities," she emphasized. The peace process must continue, she said, expressing support for the efforts of IGAD, as well as other regional actors.

OLOF SKOOG (Sweden), Council President for July, spoke in his national capacity, expressing frustration over the continuation of mass atrocities and flagrant disregard of international law in South Sudan. The last thing the country needs is more weapons, he said. Voicing support for a regionally brokered and inclusive political solution as the only way to resolve to the conflict, he said the Council must carefully consider how to best support those efforts, striking the right balance between encouragement and credible pressure. It should stand ready to consider further targeted measures against individuals that incite violence or seek to derail the peace process, but also to respond to positive developments, all in a unified voice.

AKUEI BONA MALWAL (South Sudan), thanking the Council members that abstained in the vote, agreed with their assessments that today's resolution — and the timing of its adoption — will undermine peace efforts on the ground. Indeed, the opposition "will think the Council is on their side", and may turn away from the negotiation process as a result. "This is an issue between the Council and IGAD, the African Union and the continent," he stressed, describing it as a "slap in the face" of those organizations, who are working to bring peace to South Sudan. He nevertheless pledged to continue to support the peace process and work towards its successful conclusion.

Resolution

The full text of resolution 2428 (2018) reads as follows:

"*The Security Council*,

"*Recalling* its previous resolutions and statements on South Sudan, in particular resolutions 2057 (2012), 2109 (2013), 2132 (2013), 2155 (2014), 2187 (2014), 2206 (2015), 2241 (2015), 2252 (2015), 2271 (2016), 2280 (2016), 2290 (2016), 2302 (2016), 2304 (2016), 2327 (2016), 2353 (2017), 2392 (2017), 2406 (2018) and 2418 (2018),

"*Expressing* grave alarm and concern regarding the conflict between the Transitional Government of National Unity and opposition forces which emanated from internal political disputes among the country's political and military leaders that has resulted in great human suffering, including significant loss of life, conflict-induced food insecurity and threat of famine, displacement of more than four million people, and the loss of property, further impoverishing and disadvantaging the people of South Sudan,

"*Commending* the continued efforts of the Intergovernmental Authority on Development (IGAD)-led High-Level Revitalization Forum to facilitate the peace process in South Sudan, *takes note* of the Khartoum Declaration and the intention of the parties to continue negotiations, and *urges* all parties to engage to reach agreement on outstanding issues,

"*Strongly condemning* past and ongoing human rights violations and abuses and violations of international humanitarian law, *further condemning* harassment and targeting of civil society, humanitarian personnel and journalists, *emphasizing* that those responsible for violations of international humanitarian law and violations and abuses of human rights must be held accountable, and that the Transitional Government of National Unity bears the primary responsibility to protect its population from genocide, war crimes, ethnic cleansing, and crimes against humanity, and in this regard, *urging* the Government of South Sudan to expeditiously sign the Memorandum of Understanding with the African Union for the creation of the Hybrid Court for South Sudan,

"*Expressing* deep concern at reports of misappropriation of funds that undermine the stability and security of South Sudan, and that these activities can have a devastating impact on society and individuals, weaken democratic institutions, undermine the rule of law, perpetuate violent conflicts, facilitate illegal activities, divert humanitarian assistance or complicate its delivery, and undermine economic markets,

"*Acting* under Chapter VII of the Charter of the United Nations,

"1. *Expresses deep concern* at the failures of South Sudan's leaders to bring an end to the hostilities and *condemns* the continued and flagrant violations of the 17 August 2015 Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan, the 21 December 2017 Agreement on Cessation of Hostilities, Protection of Civilians and Humanitarian Access, and the 27 June 2018 Khartoum Declaration;

"2. *Demands* that South Sudan's leaders fully and immediately adhere to the Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan, Agreement on Cessation of Hostilities, Protection of Civilians and Humanitarian Access, and 27 June 2018 Khartoum Declaration and allow, in accordance with relevant provisions of international law and the UN guiding principles of humanitarian assistance, full, safe and unhindered humanitarian access to help ensure timely delivery of humanitarian assistance to all those in need;

"3. *Reiterates* that there is no military solution to the conflict;

Arms Embargo

"4. *Decides* that, until 31 May 2019, all Member States shall immediately take the necessary measures to prevent the direct or indirect supply, sale or transfer to the territory of South Sudan from or through their territories or by their nationals, or using their flag vessels or aircraft, of arms and related materiel of all types, including weapons and ammunition, military vehicles and equipment, paramilitary equipment, and spare parts for the aforementioned; and technical assistance, training, financial or other assistance, related to military activities or the provision, maintenance or use of any arms and related materiel, including the provision of armed mercenary personnel whether or not originating in their territories;

"5. *Decides* that the measure imposed in paragraph 4 of this resolution shall not apply to the supply, sale or transfer of:

(a) Arms and related materiel, as well as training and assistance, intended solely for support of or use by UN personnel, including the United Nations Mission in the Republic of South Sudan (UNMISS) and the United Nations Interim Security Force for Abyei (UNISFA);

(b) Non-lethal military equipment intended solely for humanitarian or protective use, and related technical assistance or training, as notified in advance to the Committee;

(c) Protective clothing, including flak jackets and military helmets, temporarily exported to South Sudan by UN personnel, representatives of the media and humanitarian and development workers and associated personnel, for their personal use only;

(d) Arms and related materiel temporarily exported to South Sudan by the forces of a State which is taking action, in accordance with international law, solely and directly to facilitate the protection or evacuation of its nationals and those for whom it has consular responsibility in South Sudan, as notified to the Committee;

(e) Arms and related materiel, as well as technical training and assistance, to or in support of the African Union Regional Task Force intended solely for regional operations to counter the Lord's Resistance Army, as notified in advance to the Committee;

(f) Arms and related materiel, as well as technical training and assistance, solely in support of the implementation of the terms of the peace agreement, as approved in advance by the Committee;

(g) Other sales or supply of arms and related materiel, or provision of assistance or personnel, as approved in advance by the Committee;

"6. *Stresses* the importance that notifications or requests for exemptions pursuant to paragraph 5 above contain all relevant information, including the purpose of the use, the end user, the technical specifications and quantity of the equipment to be shipped and, when applicable, the supplier, the proposed date of delivery, mode of transportation and itinerary of shipments;

**Inspections**

"7. *Underscores* that arms shipments in violation of this resolution risk fuelling conflict and contributing to further instability, and *strongly urges* all Member States to take urgent action to identify and prevent such shipments within their territory;

"8. *Calls upon* all Member States, in particular States neighbouring South Sudan, to inspect, in accordance with their national authorities and legislation and consistent with international law, in particular the law of the sea and relevant international civil aviation agreements, all cargo to South Sudan, in their territory, including seaports and airports, if the State concerned has information that provides reasonable grounds to believe the cargo contains items the supply, sale, or transfer of which is prohibited by paragraph 4 of this resolution for the purpose of ensuring strict implementation of these provisions;

"9. *Decides* to authorize all Member States to, and that all Member States shall, upon discovery of items the supply, sale, or transfer of which is prohibited by paragraph 4 of this resolution, seize and dispose (such as through destruction, rendering inoperable, storage or transferring to a State other than the originating or destination States for disposal) of such items, and *decides* further that all Member States shall cooperate in such efforts;

"10. *Requires* any Member State when it undertakes an inspection pursuant to paragraph 8 of this resolution, to submit promptly an initial written report to the Committee containing, in particular, explanation of the grounds for the inspections, the results of such inspections, and whether or not cooperation was provided, and, if prohibited items for supply, sale, or transfer are found, further *requires* such Member States to submit to the Committee within 30 days a subsequent written report containing relevant details on the inspection, seizure, and disposal, and relevant details of the transfer, including a description of the items, their origin and intended destination, if this information is not in the initial report;

**Targeted Sanctions**

"11. *Underscores* its willingness to impose targeted sanctions in order to support the search for an inclusive and sustainable peace in South Sudan;

"12. *Decides* to renew until 31 May 2019 the travel and financial measures imposed by paragraphs 9 and 12 of resolution 2206 (2015), and *reaffirms* the provisions of paragraphs 10, 11, 13, 14 and 15 of resolution 2206 (2015);

"13. *Reaffirms* that the provisions of paragraph 9 of resolution 2206 (2015) apply to individuals, and that the provisions of paragraph 12 of resolution 2206 (2015) apply to individuals and entities, as designated for such measures by the Committee established pursuant to paragraph 16 of resolution 2206 (2015) ('the Committee'), as responsible for or complicit in, or having engaged in, directly or indirectly, actions or policies that threaten the peace, security or stability of South Sudan;

"14. *Underscores* that such actions or policies as described in paragraph 13 above may include, but are not limited to:

(a) Actions or policies that have the purpose or effect of expanding or extending the conflict in South Sudan or obstructing reconciliation or peace talks or processes, including breaches of the Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan ('the Agreement');

(b) Actions or policies that threaten transitional agreements or undermine the political process in South Sudan, including Chapter 4 of the Agreement;

(c) Planning, directing, or committing acts that violate applicable international human rights law or international humanitarian law, or acts that constitute human rights abuses, in South Sudan;

(d) The targeting of civilians, including women and children, through the planning, directing, or commission of acts of violence (including killing, maiming, or torture), abduction, enforced disappearance, forced displacement, or attacks on schools, hospitals, religious sites, or locations where civilians are seeking refuge, or through conduct that would constitute a serious abuse or violation of human rights or a violation of international humanitarian law;

(e) Planning, directing, or committing acts involving sexual and gender-based violence in South Sudan;

(f) The use or recruitment of children by armed groups or armed forces in the context of the armed conflict in South Sudan;

(g) The obstruction of the activities of international peacekeeping, diplomatic, or humanitarian missions in South Sudan, including the Ceasefire and Transitional Security Arrangements Monitoring Mechanism or of the delivery or distribution of, or access to, humanitarian assistance;

(h) Attacks against United Nations missions, international security presences, or other peacekeeping operations, or humanitarian personnel;

(i) Acting for or on behalf of, directly or indirectly, an individual or entity designated by the Committee; or

(j) Engagement by armed groups or criminal networks in activities that destabilize South Sudan through the illicit exploitation or trade of natural resources;

"15. *Expresses* concerns at reports of misappropriation and diversion of public resources which pose a risk to the peace, security, and stability of South Sudan, *expresses* serious concern at the reports of financial impropriety involving the Transitional Government of National Unity, which pose a risk to the peace, stability, and security of South Sudan, and in this context, *underscores* that individuals engaged in actions or policies that have the purpose or effect of expanding or extending the conflict in South Sudan may be listed for travel and financial measures;

"16. *Reaffirms* that the provisions of paragraphs 9 and 12 of resolution 2206 (2015) apply to individuals, as designated for such measures by the Committee, who are leaders of any entity, including any South Sudanese government, opposition, militia, or other group, that has, or whose members have, engaged in any of the activities described in paragraphs 13 and 14 above;

"17. *Decides* that the measures specified in paragraphs 9 and 12 of resolution 2206 (2015) shall apply to the individuals identified in Annex 1 to this resolution;

**Sanctions Committee/Panel of Experts**

"18. *Emphasizes* the importance of holding regular consultations with concerned Member States, international and regional and subregional organizations, as well as UNMISS, as may be necessary, in particular neighbouring and regional States, in order to ensure the full implementation of the measures in this resolution, and in that regard, encourages the Committee to consider, where and when appropriate, visits to selected countries by the Chair and/or Committee members;

"19. *Decides* to extend until 1 July 2019 the mandate of the Panel of Experts as set out in paragraph 18 of resolution 2206 (2015) and this paragraph, *expresses its intention* to review the mandate and take appropriate action regarding the further extension no later than 31 May 2019, and *decides* that the Panel should carry out the following tasks:

(a) Assist the Committee in carrying out its mandate as specified in this resolution, including through providing the Committee with information relevant to the potential designation of individuals and entities who may be engaging in the activities described in paragraphs 13, 14 and 15 above;

(b) Gather, examine and analyse information regarding the implementation of the measures decided in this resolution, in particular incidents of non-compliance, with particular focus on the benchmarks outlined in paragraph 26 below;

(c) Gather, examine and analyse information regarding the supply, sale or transfer of arms and related materiel and related military or other assistance, including the financing modalities of such activities as well as procurement of these items through illicit trafficking networks, to individuals and entities undermining implementation of the Agreement or participating in acts that violate international human rights law or international humanitarian law, as applicable;

(d) Gather, examine and analyse information on armed groups or criminal networks engaging in the illicit exploitation or trade of natural resources in South Sudan;

(e) Provide to the Council, after discussion with the Committee, an interim report by 1 December 2018, a final report by 1 May 2019, and except in the months when these reports are due, updates each month;

(f) Assist the Committee in refining and updating information on the list of individuals and entities subject to the measures imposed by this resolution, including through the provision of identifying information and additional information for the publicly available narrative summary of reasons for listing;

"20. *Requests* the Panel of experts to include the necessary gender expertise, in line with paragraph 6 of resolution 2242 (2015), and *encourages* the Panel to integrate gender as a cross-cutting issue across its investigations and reporting;

"21. *Calls upon* all parties and all Member States, especially those neighboring South Sudan, as well as international, regional and subregional organizations to ensure cooperation with the Panel of Experts, including by providing any information on illicit transfers of wealth from South Sudan into financial, property and business networks and *further urges* all Member States involved to ensure the safety of the members of the Panel of Experts and unhindered access, in particular to persons, documents and sites in order for the Panel of Experts to execute its mandate;

"22. *Requests* the Special Representative of the Secretary-General for Children and Armed Conflict and the Special Representative for Sexual Violence in Conflict to share relevant information with the Committee in accordance with paragraph 7 of resolution 1960 (2010) and paragraph 9 of resolution 1998 (2011), and *invites* the High Commissioner for Human Rights to share relevant information with the Committee, as appropriate;

**Role of UNMISS**

"23. *Recalls* the mandate of UNMISS as outlined in resolution 2406 (2018), in particular paragraph 7 (c) regarding monitoring, investigating, verifying and reporting on abuses and violations of human rights and violations of international humanitarian law;

"24. *Encourages* timely information exchange between UNMISS and the Panel of Experts, and *requests* UNMISS to assist the Committee and the Panel of Experts, within its mandate and capabilities;

**Review**

"25. *Expresses* its intent to monitor and review the situation at 90-day intervals from the adoption of this resolution or more frequently, as needed, and *invites* the Joint Monitoring and Evaluation Commission to share relevant information with the Council, as appropriate, on its assessment of the parties' implementation of the Agreement, adherence to the Agreement on the Resolution of the Conflict in the Republic of South Sudan, Agreement on Cessation of Hostilities, Protection of Civilians and Humanitarian Access and 27 June 2018 Khartoum Declaration, and the facilitation of unhindered and secure humanitarian access, also *expresses* its intent to continue to impose any sanctions that may be appropriate to respond to the situation, which may include the designation of senior individuals responsible for actions or policies that threaten the peace, security or stability of South Sudan;

"26. *Affirms* also that it shall be prepared to adjust the measures contained in this resolution, including by strengthening through additional measures, as well as modification, suspension or lifting of the measures, as may be needed at any time in light of the progress achieved in the peace, accountability, and reconciliation process, and in light of the implementation of the parties' commitments, including the ceasefire, and compliance with this and other applicable resolutions;

"27. *Decides* to remain seized of the matter."

**Annex 1**

**Travel Ban/Asset Freeze (Individuals)**

1. **SSi.XXX Name**: 1: MALEK 2: REUBEN 3: RIAK 4: RENGU

**Title**: Lieutenant General **Designation**: **a)** Deputy Chief of General Staff for Logistics **b)** Deputy Chief of Defence Staff and Inspector General of the Army **DOB**: 1 Jan. 1960 **POB**: Yei, South Sudan **Good quality a.k.a.**: Malek Ruben **Low quality a.k.a.**: na **Nationality**: South Sudan **Passport no**: na **National identification no**: na **Address**: na **Other information**: As SPLA Deputy Chief of Staff for Logistics, Riak was one of the senior officials of the Government of South Sudan who planned and oversaw an offensive in Unity state in 2015 that resulted in widespread destruction and large population displacement.

**Draft Narrative Summary (for website):**

SSi.00x: Malek Ruben Riak

**Date on which the narrative summary became available on the Committee's website:** xx Xxxxx 2018

*Reason for listing:*

Malek Ruben Riak was listed on XX Xxx 2018 pursuant to paragraphs 6, 7 (a), and 8 of resolution 2206 (2015), as reaffirmed in resolution 2418 (2018), for "actions or policies that threaten the peace, security or stability of South Sudan"; "Actions or policies that have the purpose or effect of expanding or extending the conflict in South Sudan . . ," and as a leader "of any entity, including any South Sudanese government, opposition, militia, or other group, that has, or whose members have, engaged in any of the activities described in paragraphs 6 and 7," and pursuant to paragraph 14 (e) of this resolution for "planning, directing, or committing acts involving sexual and gender-based violence in South Sudan".

*Additional information:*

According to the report by the Panel of Experts on South Sudan in January 2016 (document S/2016/70), Riak was one of a group of senior security officials who planned a Unity state offensive against the SPLM-IO beginning in January 2015, and subsequently oversaw its execution from late April 2015 onwards. The Government of South Sudan began arming Bul Nuer youth in early 2015 to facilitate their participation in the offensive. Most Bul Nuer youth already had access to AK-pattern automatic rifles, but ammunition was critical to sustaining their operations. The Panel of Experts reported evidence, including testimony from military sources, that ammunition was supplied to youth groups by SPLA headquarters specifically for the offensive. Riak was the SPLA Deputy Chief of Staff for Logistics at the time. The offensive resulted in systematic destruction of villages and infrastructure, the forced displacement of the local population, the

indiscriminate killing and torturing of civilians, the widespread use of sexual violence, including against the elderly and children, the abduction and recruitment of children as soldiers, and large population displacement. Following the destruction of much of the southern and central parts of the state, numerous media and humanitarian organizations, as well as the United Nations Mission in South Sudan published reports about the scale of the abuses that were perpetrated."

2. **SSi.XXX Name**: 1: PAUL 2: MALONG 3: AWAN 4: na

**Title**: General **Designation**: **a)** Former Chief of Staff of the Sudan People's Liberation Army (SPLA) **b)** Former Governor, Northern Bahr el-Ghazal State **DOB**: **a)** 1962 **b)** 4 Dec. 1960 **c)**12 Apr. 1960 **POB**: Malualkon, South Sudan **Good quality a.k.a.**: **a)** Paul Malong Awan Anei **b)** Paul Malong **c)** Bol Malong **Low quality a.k.a.**: na **Nationality**: **a)** South Sudan **b)**Uganda **Passport no**: **a)** South Sudan number S00004370 **b)**South Sudan number D00001369 **c)** Sudan number 003606 **d)**Sudan number 00606 **e)** Sudan number B002606 **National identification no**: na **Address**: na **Other information**: As Chief of General Staff of the SPLA, Malong expanded or extended the conflict in South Sudan through breaches of the Cessation of Hostilities Agreement and breaches of the 2015 Agreement on the Resolution of the Conflict in South Sudan. He reportedly directed efforts to kill opposition leader Riek Machar. He ordered SPLA units to prevent the transport of humanitarian supplies. Under Malong's leadership, the SPLA attacked civilians, schools and hospitals; forced the displacement of civilians; carried out enforced disappearances; arbitrarily detained civilians; and conducted acts of torture, and rape. He mobilized the Mathiang Anyoor Dinka tribal militia, which uses child soldiers. Under his leadership, the SPLA restricted UNMISS, the Joint Monitoring and Evaluation Commission (JMEC), and CTSAMM access to sites to investigate and document abuses.

**Draft Narrative Summary (for website):**

SSi.00x: Paul Malong Awan

**Date on which the narrative summary became available on the Committee's website:** xx Xxxxx 2018

*Reason for listing:*

Paul Malong Awan was listed on XX Xxx 2018 pursuant to paragraphs 6, 7 (a), 7 (b), 7 (c), 7 (d), 7 (f), and 8 of resolution 2206 (2015), as reaffirmed in resolution 2418 (2018), for "actions or policies that have the purpose or effect of expanding or extending the conflict in South Sudan or obstructing reconciliation or peace talks or processes, including breaches of the Cessation of Hostilities Agreement"; "actions or policies that threaten transitional agreements or undermine the political process in South Sudan"; "the targeting of civilians, including women and children, through the commission of acts of violence (including killing, maiming, torture, or rape or other sexual violence), abduction, enforced disappearance, forced displacement, or attacks on schools, hospitals, religious sites, or locations where civilians are seeking refuge, or through conduct that would constitute a serious abuse or violation of human rights or a violation of international humanitarian law"; "planning, directing, or committing acts that violate applicable international human rights law or international humanitarian law, or acts that constitute human rights abuses, in South Sudan"; "The use or recruitment of children by armed groups or armed forces in the context of the armed conflict in South Sudan; "the obstruction of the activities of international peacekeeping, diplomatic, or humanitarian missions in South Sudan, including IGAD's Monitoring and Verification Mechanism or of the delivery or distribution of, or access to, humanitarian assistance; and as a leader "of any entity, including any South Sudanese government, opposition, militia, or other group, that has, or whose members have, engaged in any of the activities described in paragraphs 6 and 7".

*Additional information:*

Malong served as Chief of General Staff of the SPLA from April 23, 2014, to May 2017. In his former position as the Chief of General Staff, he expanded or extended the conflict in South Sudan through breaches of the Cessation of Hostilities Agreement and breaches of the 2015 Agreement on the Resolution of the Conflict in South Sudan. As of early August 2016, Malong reportedly directed efforts to kill South Sudanese opposition leader Riek Machar. Malong, knowingly countermanding President Salva Kiir's orders, ordered the 10 July 2016 tank, helicopter gunship, and infantry assaults on Machar's residence and the Sudan Peoples' Liberation Movement in Opposition (SPLM-IO)'s "Jebel" base. Malong personally oversaw efforts from SPLA headquarters to intercept Machar. As of early August 2016, Malong

wanted the SPLA to attack Machar's suspected position immediately and informed SPLA commanders that Machar was not to be taken alive. In addition, in early 2016 information indicates that Malong ordered SPLA units to prevent the transport of humanitarian supplies across the Nile River, where tens of thousands of civilians were facing hunger, claiming that food aid would be diverted from civilians to militia groups. As a result of Malong's orders, food supplies were blocked from crossing the Nile for at least two weeks.

Throughout his tenure as Chief of General Staff of the SPLA, Malong has been responsible for the SPLA and its allied forces' perpetration of serious abuses including attacks on civilians, forced displacement, enforced disappearances, arbitrary detentions, torture, and rape. Under Malong's leadership, the SPLA launched attacks directed against the civilian population and intentionally killed unarmed and fleeing civilians. In the Yei area alone, the UN documented 114 killings of civilians by the SPLA and its allied forces between July 2016 and January 2017. The SPLA intentionally attacked schools and hospitals. In April 2017, Malong allegedly ordered the SPLA to clear all people, including civilians from the area around Wau. Malong reportedly did not discourage the killing of civilians by the SPLA troops, and persons suspected of hiding rebels were considered legitimate targets.

According to a 15 October 2014 African Union Commission of Inquiry on South Sudan report, Malong was responsible for the mass mobilization of Mathiang Anyoor Dinka tribal militia, which Ceasefire and Transitional Security Arrangements Monitoring Mechanism documented use child soldiers.

Under Malong's leadership of the SPLA, the Government forces regularly restricted United Nations Mission in South Sudan, Joint Monitoring and Evaluation Commission, and Ceasefire and Transitional Security Arrangements Monitoring Mechanism's access when they tried to investigate and document abuses. For example, on 5 April 2017, a joint United Nations and Ceasefire and Transitional Security Arrangements Monitoring Mechanism patrol tried to access Pajok, but was turned back by SPLA soldiers.

SOUTH SUDAN

For information media. Not an official record.